

خلال حلقة نقاش عقدها مركزا « جنيف » و « شمس »

# محافظ رام الله والبيرة: لا نتدخل في السلطة القضائية ونحن مكمل لها

## اللواء العلي: دون اجهزة امنية قوية لا يمكن بناء الدولة



متحدثون في حلقة النقاش

مؤسسات المجتمع المدني والاعلام في التوعية والتثقيف.

جرار: تعزيز مفهوم الديمقراطية واخيرا قال الدكتور جرار: ان الحوار يجب ان يأخذ دوره في الحراك والتفاعل داخل المجتمع بهدف تعزيز مفهوم الديمقراطية وتعزيز بنى المؤسسة الفلسطينية في اطار بناء مجتمع ديمقراطي معرجا على الصعوبات التي تواجه الاجهزة الامنية واهمها الاقتحامات الاسرائيلية للمدن والمناطق التابعة للسيطرة الامنية ما يتسبب في الاحراج للاجهزة امام نفسها وامام المواطن ايضا مشيرا الى ان تعزيز سيادة القانون بحاجة الى كوادر امنية قوية وبناء ليات المساءلة والمراقبة وقال جرار نريد دولة يحكمها القانون وتكون قوات امنية قوية قادرة على تعزيز الامن وتوفيره للمواطن.

سنيورة: تطور ملحوظ للاجهزة الامنية وقالت سنيورة: اننا نسعى الى بناء مجتمع ديمقراطي يستند الى القانون مشيرة الى ان الهيئة الفلسطينية المستقلة هي مؤسسة دولة تعمل على تعزيز والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، وقالت ان وزارة العدل وبناء على قرار مجلس الوزراء تعمل على تطوير آلية لتطوير عمل واداء القضاء مشيرة الى حدوث تطور ملحوظ في اداء الاجهزة الامنية، وقالت سنيورة ان نكون نموذجا للمنطقة العربية يحتذى بها ولا نقارن انفسنا مع دول المنطقة نريد ان يعرف كل شخص مسؤوليته تجاه انفاذ القانون معتبرة ان المسؤولية مضاعفة على رجل الامن وان ثقة المواطن يجب ان تكون متكاملة كما شددت سنيورة على اهمية دور

تنفيذ القانون مشيرة الى استمرار عقد الجلسات مع ممثلي العشائر والفصائل ساهم في تخفيف التدخل العشائري منوهة الى ان المحافظة لا تتدخل في السلطة القضائية ولكنها مكملة لهذه السلطة. وتمنت غنام، أن تكون البرامج الممولة والمقدمة من المنظمات الدولية والحقوقية للرقابة على دور الاجهزة الامنية واقعية ولخدمة الشعب. وأشارت الدكتورة غنام الى عقد دورات تدريبية للاجهزة الامنية حول كيفية التعامل مع المواطن وتنفيذ القانون وحماية المواطن معتبرة ان الامن هو اساس الحياة السلمية، وتطرقت الدكتورة غنام الى التدخلات الاسرائيلية المتمثلة بالاجتياحات والاقتحامات المتكررة واعتقال المواطنين مما يعرقل عمل واداء الاجهزة وكذلك تعاني الاجهزة مشكلة عدم الوصول الى القرى التي هي خارج السيطرة الامنية.

اللواء العلي: الانقسام اضر بالوضع من جانبه اكد اللواء العلي ان افراد الاجهزة هم من ابناء هذا الوطن وليسوا غرباء مشيرا الى انه دون اجهزة امنية قوية لا يمكن بناء دولة وان دور هذه الاجهزة تنفيذ القانون، وتطرق العلي الى الانقسام الداخلي وقال: انه اضر بكل الوضع الفلسطيني والامني والديمقراطي وهذه الاوضاع بحاجة الى علاج فلسطيني داخلي لنصل الى نتائج ايجابية، كما اقر اللواء العلي بوقوع بعض الاخطاء من قبل الافراد في الاجهزة الامنية وتم تقديم جزء منهم للمحاكمة منوها الى انه يوجد لكل جهاز امني دائرة العلاقات العامة والاعلام وظيفتها التواصل مع المجتمع والاعلام ودعا مؤسسات المجتمع المحلي الى عدم تضخيم الامور معتبرا ان وظيفة الاجهزة الامنية تنفيذ سياسة الحكومة وليس وضع سياسات ونبذ التعليمات باقل الخسائر. وتساءل اللواء العلي لماذا يتم تسليط الضوء على الاجهزة الامنية في حين يقتل الاحتلال عشرات الشهداء الابرياء ولا احد يحرك ساكنا وكذلك تحدثت اعمال قتل ودمار في العراق وافغانستان وغيرها من الدول والعالم لا يتحرك، وخلص العلي الى القول: ان الدولة بحاجة الى مؤسسة امنية تكون صارمة بمواقفها ووظيفة المؤسسة الامنية حماية الديمقراطية لا ان تبني الديمقراطية.

فرديريك: فتح قنوات للحوار وقال «فرديريك»: ان هدف اللقاءات هو فتح قنوات وطرق للحوار بين الاجهزة الامنية والمواطن مشيرا الى ان السلطة وبالتحديد الاجهزة الامنية قطعت شوطا في تطوير الامن وفي تعزيزه واستقراره معتبرا ان السلطة الوطنية انجزت الكثير في توفير الخدمة الامنية للمواطن وفي تعزيز العلاقات بينها وبين المواطن مشيرا الى ان مركز جنيف لا يشكل رقابة على دور وعمل واداء الاجهزة الامنية وانما دوره في تعزيز العلاقة بين المواطن وهذه الاجهزة من خلال عقد اللقاءات المشتركة واصدار النشرات والطبوعات التثقيفية.

من جانبه استعرض نائب مدير مركز جنيف نقولا ماسون اللقاءات والحلقات التي ينظمها المركز وبالتعاون مع امركز شمس في اطار تعزيز القانون كما تحدث عن اهمية دور الاعلام في التوعية مشيرا الى انه حدث تطور ملموس في اداء الاجهزة الامنية الفلسطينية خلال العام الماضيين.

المجلس التشريعي والمواطنين. تأسيس آليات للتشاور وهدف اللقاء الى تأسيس آلية للتشاور بين المجتمع المدني والاجهزة الامنية لكي يفهم المواطن وضع الاجهزة الامنية والدور المنوط بها وتقريب الفجوة بين الطرفين للوصول الى تقديم خدمة امنية مناسبة للمواطن. وقال عبد الله محمود من مركز شمس: ان هذا النشاط يأتي في اطار برنامج تعزيز سيادة القانون الذي ينفذه مركزا جنيف وشمس في اربع محافظات وهي رام الله ونابلس وجنين والخليل منذ عام حيث بدأت المرحلة الاولى من البرنامج لتأسيس آليات للتشاور بين المجتمع المدني والمؤسسة الامنية ومناقشة قضايا الامن وتطبيق سيادة القانون للرفي الى مستوى تقديم خدمة امنية افضل للمواطن.

فرديريك: فتح قنوات للحوار وقال «فرديريك»: ان هدف اللقاءات هو فتح قنوات وطرق للحوار بين الاجهزة الامنية والمواطن مشيرا الى ان السلطة وبالتحديد الاجهزة الامنية قطعت شوطا في تطوير الامن وفي تعزيزه واستقراره معتبرا ان السلطة الوطنية انجزت الكثير في توفير الخدمة الامنية للمواطن وفي تعزيز العلاقات بينها وبين المواطن مشيرا الى ان مركز جنيف لا يشكل رقابة على دور وعمل واداء الاجهزة الامنية وانما دوره في تعزيز العلاقة بين المواطن وهذه الاجهزة من خلال عقد اللقاءات المشتركة واصدار النشرات والطبوعات التثقيفية.

من جانبه استعرض نائب مدير مركز جنيف نقولا ماسون اللقاءات والحلقات التي ينظمها المركز وبالتعاون مع امركز شمس في اطار تعزيز القانون كما تحدث عن اهمية دور الاعلام في التوعية مشيرا الى انه حدث تطور ملموس في اداء الاجهزة الامنية الفلسطينية خلال العام الماضيين.

البيرة - الحياة الجديدة - ملكي سليمان - اكد المتحدثون في حلقة النقاش التي تمحورت حول تعزيز سيادة القانون في محافظة رام الله وعقدها (مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة) وبالتعاون مع (مركز حقوق الانسان والديمقراطية) «شمس» يوم الخميس الماضي بمدينة البيرة اكد على اهمية تعزيز العلاقة وتطويرها بين المجتمع المدني والمؤسسة الامنية الفلسطينية واعتبار القانون هو المرجعية الذي يجب ان يلتزم به الطرفان معتبرين ان الاجهزة الامنية حققت نجاحات كثيرة في بسط الامن وتوفير الامن والامان للمواطن والمحافظة على ممتلكات المواطنين مما شجع الاستثمار وتطوير الاقتصاد الوطني.

واشار المشاركون الى ان الاقتحامات التي تقوم بها قوات الاحتلال بين الحين والاخر داخل مناطق السلطة الفلسطينية اولا تشكل انتهاكا للجانب الفلسطيني والاسرائيلي ومن جهة ثانية فانها تعرقل عمل واداء الاجهزة الامنية كما وتسبب الى عمل الاجهزة وتشكل احراجا لها امام المواطن، وقال المشاركون ان تدخل العشائر والاحزاب السياسية والتنظيمات تعيق عمل الاجهزة في تنفيذ المهمات المنوطة بها.

وشارك في حلقة النقاش كل من اللواء قائد قوات الامن الوطني، زياد العلي ومحافظ رام الله والبيرة الدكتورة ليلي غنام، المديرة التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ورندا سنيورة ورواند فريديك مدير مشروع الاراضي الفلسطينية في مركز جنيف والدكتور علام جرار مدير برنامج التأهيل في الاغاثة الطبية الفلسطينية، وذلك في قاعة فندق بست ايسترن بمدينة البيرة وحضره عدد كبير من العاملين في الاجهزة الامنية والقيادات الحزبية والسياسية والمجتمعة ونواب من